



كشفت الدراسات أن العنف الجنساني، الذي تعاني منه واحدة على الأقل من بين كل ثلاث نساء حول العالم،<sup>1</sup> يميل إلى الازدياد في فترات النزاع والنزوح.<sup>2</sup> كما أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة أكثر عرضة لخطر العنف الجنساني في الأوضاع الإنسانية لأنهن غالبًا ما تكن أقل قدرة على حماية أنفسهن، وأكثر اعتمادًا على الآخرين، وأقل إثارة للانتباه.<sup>3, 4</sup> كذلك قد يكون مقدمو الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومعظمهم من النساء والفتيات، أكثر عرضة للخطر أيضًا إذ تحول المسؤوليات المنوطة بهم دون التحاقهم بالوظائف وفرص التعليم مما يساهم في عزلهم اجتماعيًا واعتمادهم على الآخرين. وقد أظهرت الأبحاث أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة تواجهن تحديات خاصة في الوصول إلى برامج مكافحة العنف الجنساني في الأوضاع الإنسانية؛ فقد تكون البرامج غير مصممة لدعم إدماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة عمليًا أو اجتماعيًا، كما قد يكون مقدمو الخدمات الصحية والنفسية وغيرهم من مقدمي الخدمات غير مجهزين للتعامل مع الاحتياجات الخاصة للناجيات ذوات الإعاقة.<sup>5, 6</sup> ويدرك الممارسون في برامج مكافحة العنف الجنساني في الأوضاع الإنسانية على نحو متزايد المخاطر المتصاعدة للعنف الذي تواجهه النساء والفتيات ذوات الإعاقة والحاجة إلى تحسين الوصول والملاءمة في تلك البرامج. ومع ذلك، فإنه حتى يومنا هذا لم تكن هناك أي تقييمات للاستراتيجيات تهدف إلى تحسين وقاية النساء والفتيات ذوات الإعاقة واستجباتهن للعنف الجنساني في الأوضاع الإنسانية، إضافة إلى انعدام توثيق الممارسات الإيجابية أو التوجيهات البرنامجية التي تساعد الممارسين الميدانيين.

في الفترة من 2013 إلى 2015، قامت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) ومفوضية النساء اللاجئات (WRC) بتنفيذ وتقييم مشروع يهدف إلى تحسين برامج مكافحة العنف الجنساني ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة في مجتمعات النازحين في بوروندي، وإثيوبيا، والأردن، وشمال القوقاز في روسيا الاتحادية. وقد صُممت الأنشطة والأدوات بناءً على المعطيات المأخوذة من الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من أصحاب المصلحة، وبعد ذلك تم إجراء تقييم تشاركي لتحديد أثر هذه الأنشطة والأدوات في الإدماج الفعال للنساء والفتيات ذوات الإعاقة في برامج مكافحة العنف الجنساني في الدول الأربع.

تحسنت قدرة الممارسين في برامج مكافحة العنف الجنساني على خدمة النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمي الرعاية لهن بصورة فعالة. أفاد مقدمو الخدمات بأن فرصة العمل بصورة مباشرة مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة قد ساهمت في كسر الصور النمطية وعلمتهم أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتطلبن كثيراً من الدعم المشابه الذي يتلقاه سائر الناجين من العنف. وإلى جانب تعلمهم أساليب جديدة لموامة المنهجيات الخاصة بهم، اكتشف مقدمو الخدمات كذلك أن بإمكانهم تسخير الكثير من مهاراتهم وتدريباتهم السابقة في خدمة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على نحو فعال.

التصميم المخصص للمزيد من أنشطة مكافحة العنف الجنساني بما يلبي احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة. أفاد المشاركون أن الزيارات والأنشطة المنزلية التي قام بها موظفو مكافحة العنف الجنساني كجزء من المشروع كانت فعالة في التأكد من تلقي النساء والفتيات ذوات الإعاقة اللاتي يواجهن صعوبات في الحركة، ومقدمي الرعاية لهن، للخدمات ومن قدرتهن على المشاركة في الأنشطة. كما تمت موامة ممارسات إدارة الحالة بصورة فعالة لتقديم خدمة أفضل لهذه الفئة، بما في ذلك تحسين مهارات الاتصال.

تمكنت النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمو الرعاية لهن من تعزيز شبكات الدعم الاجتماعي الخاصة بهم. أفاد المشاركون بأن مجموعات الدعم المتنوعة والأنشطة الاجتماعية والترفيهية والشبكية التي كانت جزءاً من المشروع، قد سمحت لهن بتطوير علاقاتهن بغيرهن من النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمي الرعاية، وكذلك أفراد المجتمع الآخرين. وقد ساهم ذلك في تعزيز الاحترام والثقة المتبادلين وتعزيز شعورهن بالأمان ووضعهن كعضوات يتمتعن بالمساواة في المجتمع.

## الرصد والتنفيذ والتقييم

بالنسبة لجميع مجتمعات النازحين التي أجري فيها المشروع، كانت توجد برامج مطبقة لمكافحة العنف الجنساني يديرها موظفو حماية وتمكين المرأة التابعين للجنة الإنقاذ الدولية. أُجري المشروع على ثلاث مراحل. وكان الهدف من مرحلة التقييم الوقوف على العوائق التي تحول دون وصول النساء والفتيات إلى برامج مكافحة العنف الجنساني (انظر الإطار أدناه)، وجمع المقترحات بشأن تكييف أنشطة التوعية وخدمات الاستجابة لإدماج وخدمة النساء والفتيات ذوات الإعاقة بصورة أفضل؛ وقد شارك مائتان وواحد وعشرون شخصاً

### الحواجز التي تحول دون وصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى برامج مكافحة العنف الجنساني

- « المواقف السلبية والتمييز من جانب مقدمي الخدمة، بما في ذلك عدم تصديق المُفصحات عن العنف
- « المواقف السلبية والتمييز من جانب أفراد المجتمع، بما في ذلك الاستبعاد من الأنشطة الجماعية والمناقشات المجتمعية
- « حواجز التواصل، وخصوصاً بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من إعاقة ذهنية أو الصُم
- « محدودية الحركة مما يساهم في العزلة الاجتماعية وصعوبة الوصول إلى الخدمات والأنشطة



من ذوي الإعاقة (126 إناث، و 95 ذكور)، و 113 من مقدمي الرعاية (76 إناث، و 36 ذكور)، ربعم كان دون سن 24 عاماً. وقد أجريت مقابلات، ومناقشات جماعية، وورش عمل تخطيطية مع أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية، والوكالات الإنسانية، والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد تم الاعتماد على التقييمات في تصميم أنشطة المشروع بهدف تحسين إدماج الإعاقة في برامج مكافحة العنف الجنساني في مجتمعات النازحين بجميع الدول. وقد قام كل موقع بتطوير الأنشطة الخاصة به، والتي توجد نماذج لها في الإطار الوارد أدناه. وفي الوقت ذاته، عملت مفوضية النساء اللاجئات ولجنة الإنقاذ الدولية معاً على تقديم التدريب وتطوير الأدوات لتحسين قدرات العاملين في برامج مكافحة العنف الجنساني على العمل مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمي الرعاية لهن ومواءمة برامجهم (بما في ذلك ممارسات إدارة الحالة) لخدمة هذه الفئة على نحو أفضل. وتضمنت الأدوات، على سبيل المثال لا الحصر، المبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراء المناقشات الجماعية والمقابلات والزيارات المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأدوات تحسين التواصل وإدارة الحالة وعمليات الموافقة وتقييم البرامج. وقد تم تجريب أنشطة المشروع والأدوات لمدة 12 شهراً في كل موقع.

#### الأنشطة التي تم تجريبها

- « الدعم غير الرسمي والأنشطة الاجتماعية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمي الرعاية لهن
- « التوظيف المستهدف للنساء ذوات الإعاقة في الجمعيات القروية للدخار والقروض
- « الزيارات المنزلية لذوات الإعاقة ومقدمي الرعاية لهن، بما في ذلك تعميم المعلومات المتعلقة ببرامج مكافحة العنف الجنساني
- « التوعية المجتمعية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- « توظيف النساء والفتيات ذوات الإعاقة كمسؤولات تعيئة مجتمعية ومنتوعات
- « عمليات الموامة المادية للمراكز المجتمعية ومساحات المرأة الأمانة

## النتائج

تحسنت قدرة الممارسين في برامج مكافحة العنف الجنساني على تلبية احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة. أبلغ الممارسون في برامج مكافحة العنف الجنساني التابعة للجنة الإنقاذ الدولية عن تغيرات كبيرة في مواقفهم ومنهجياتهم تجاه العمل مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وخاصة في بوروندي وإثيوبيا وشمال القوقاز. فقد ذكر الممارسون أنهم كانوا، قبل المشروع، يعتقدون أن الأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرين على المشاركة في أنشطة مكافحة العنف الجنساني بسبب إعاقاتهم. غير أن التجربة التي اختبروها في المشروع، مكنتهم من إدراك أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بالمهارات والقدرات التي تدعم مشاركتهم الفعالة في مجموعة متنوعة من الأنشطة. وأفاد الممارسون أيضاً بأنه في حين كانوا يرون أنفسهم سابقاً غير مؤهلين للوفاء باحتياجات الناجيات من ذوات الإعاقة على نحو فعال نظراً لإعاقتهن أو ظروفهن الصحية، أظهر المشروع أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة غالباً ما تتطلبن نفس الدعم التالي لتجارب العنف، وأن القدرات ومجموعة المهارات الموجودة لدى مقدمي الخدمة كانت كافية لمساعدة الناجيات ذوات الإعاقة. إضافة إلى ذلك، أبدى الممارسون إدراكاً أكبر لاحتياجات ومواطن الضعف لدى مقدمي الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية إدماجهم في أنشطة مكافحة العنف الجنساني؛ كما أوضحوا أن أنشطة المشروع مكنتهم من التواصل المباشر مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة وسمحت لهم بدراسة التحيزات السابقة ولذلك كانت أكثر فعالية في تغيير فكرهم ومداركهم. وأشد بعض الممارسين بفائدة الدورات التدريبية، فضلاً عن توجيهه المتعلق بالتواصل مع الأشخاص ذوي الفئات المختلفة من الإعاقة وبتطوير المعلومات والمواد التعليمية المناسبة.

"في البداية، كنت أعتقد بأنه لا يمكنني أن أكون مفيداً لبعض الأشخاص ذوي الإعاقة، لأنني لست طبيبياً، ومن ثم لا يمكنني تحسين حالتهم أو علاجهم. ولكن بعد ذلك، وبمجرد أن بدأت أصغي بصورة أكبر، وجدت أنهم لم يكونوا بحاجة إلى مساعدة من نوع خاص، فقط أرادوا التحدث، أرادوا المساعدة للتمكن من الاعتماد على أنفسهم وليصبحوا أكثر أمناً. أدركت أنني أعرف بالفعل كيف أدمج أولئك الأشخاص ... في السابق كنت أعتقد بأنه لا يمكنني ذلك، وكنت أعتقد بأن تحدثهم إليّ لن يغير من حالتهم على الإطلاق. كم أتمنى لو أنني أصغيت على نحو أكبر من قبل، لكنني الآن أفعل، فأنا حقاً أصغي أولاً قبل أن أحاول وضع الخطط وإصلاح الأمور"

مسؤول تعبئة مجتمعية في لجنة الإنقاذ الدولية، مخيم موينغا، بوروندي

التصميم المخصص للمزيد من أنشطة مكافحة العنف الجنساني بما يلبي احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة. أفاد المضيفون أن الزيارات المنزلية التي أجراها الممارسون في برامج مكافحة العنف الجنساني كجزء من المشروع حققت نجاحاً كبيراً في الوفاء باحتياجات مقدمي الرعاية والأشخاص ذوي الإعاقة، لاسيما أولئك الذين يعانون من إعاقات شديدة أو متعددة، والذين يواجهون تحديات كبيرة في مغادرة منازلهم. ومكنت هذه الممارسات مقدمي الخدمات من تحديد الناجيات من ذوات الإعاقة اللاتي بحاجة إلى خدمات إدارة الحالة بصورة أفضل مما ساهم في تعزيز شعور النساء والفتيات بالأمان والدعم، حسبما أفدن. وأبلغ المشاركون في التقييم أنه تم تكييف مجموعات مهارات أخصائيي الحالات ومنهجيات إدارة الحالة من أجل تلبية احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة بصورة أفضل، بما في ذلك من خلال التواصل الأكثر فعالية.

تمكنت النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمو الرعاية لهن من تعزيز شبكات الدعم الاجتماعي الخاصة بهن. أفاد المشاركون من جميع الدول أن بعض أنشطة المشروع؛ مثل المناقشات مع مقدمي الرعاية في الأردن، و"جلسات الحوار" في بيوت النساء ذوات الإعاقة في إثيوبيا، والأنشطة الاجتماعية والترفيهية والأنشطة الهادفة إلى بناء المهارات لدى الفتيات المراهقات في شمال القوقاز، والبرامج القروية للادخار والقروض في بوروندي، كان لها الفضل في تسهيل بناء الروابط والصداقات بين النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمي الرعاية والأشخاص الآخرين في المجتمع. وقد ساهمت هذه العلاقات في كسر العزلة الاجتماعية التي عانت منها النساء والفتيات ذوات الإعاقة مما أتاح الفرص أمامهن لتبادل المعلومات، وتقديم الدعم المتبادل حول المشاكل المشتركة، وتعلم مهارات جديدة، وتعزيز مكانتهن في المجتمع حيث بدأ الجميع في الاعتراف بهن من خلال النظر إلى إسهامتهن وليس إعاقتهن. وهذه النتيجة الأخيرة كانت أهمية خاصة بالنسبة للفتيات المراهقات المشاركات في مجموعات تتضمن فتيات غير معوقات. وأفادت النساء والفتيات أنهن اكتسبن ثقة أكبر بين الجيران، وشعرن بأن لديهن عدداً أكبر من الأشخاص يمكنهن الاعتماد عليهم من أجل سلامتهن، وتحسن شعورهن بالرفاه النفسي والاجتماعي وتقدير الذات، وكلها عوامل يمكنها أن تقلل من قابلية تعرضهن للعنف الجنساني وتحسن الإبلاغ وتسهل الوصول إلى خدمات الاستجابة.

أشارت النساء ذوات الإعاقة اللاتي استفدن من البرامج القروية للادخار والإقراض إلى تمتعهن باستقلالية مالية أكبر وقدرة متزايدة على اتخاذ القرار داخل المنزل. تمكن الجمعيات القروية للادخار والقروض (VSLAs) النساء من ادخار واقتراض المال وتوليد الدخل، وهي أنشطة تُعد من المكونات الشائعة في برامج لجنة الإنقاذ الدولية المعنية بحماية وتمكين المرأة، وتساعد في الحد من قابليتهن للتعرض للعنف الجنساني. وقد أشارت النساء ذوات الإعاقة ومقدمو الرعاية المشاركين في هذه الجمعيات في بوروندي، إلى أنه بالإضافة إلى تعزيز شبكاتهن الاجتماعية (بما في ذلك من خلال اللقاءات الجماعية المنتظمة والمشاركة في الأنشطة الثقافية والدينية)، فقد عزز الدخل الذي يحصلن عليه وضعهن ونلن بفضل احتراماً أكبر داخل الأسرة، كما أصبحن أكثر استقلالية ويشاركن بقوة أكبر في اتخاذ القرارات داخل المنزل. تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لبعض الأنشطة، بما في ذلك الجمعيات القروية للادخار والإقراض، لا تتطلب مشاركة النساء والفتيات اللاتي يعانين من بعض أنواع الإعاقة تكييف البرامج، وإنما بساطة بعض التوعية والدعوة للانضمام. وقد أشار كثير من المشاركات في هذه الجمعيات وأنشطة المشروع الأخرى إلى أن هذه المشاركة كان لها دورها في زيادة الفرص المتاحة لهن. ومن الأهمية بمكان أيضاً تذكر أن البرامج التي تعمل على تمكين النساء والفتيات من الخروج على المعايير الجنسانية التقليدية، مثل كسب الدخل، لا بد وأن تكون مصحوبة بالإستراتيجيات المناسبة لتخفيف المخاطر، كمجموعات النقاش مع الأزواج والتي تتناول الجنس والسلطة وغيرها من ديناميات العلاقة، من أجل إتمام البرامج القروية للادخار والإقراض. وينبغي الأخذ بعين الاعتبار أعباء العمل الإضافية التي قد تتحملها النساء والفتيات الأخريات في الأسرة نتيجة لمشاركة الأخريات وذلك بغية الحد من العواقب غير المقصودة.

"أصبح الناس الآن يفهمونا على نحو أفضل، حتى أنهم يأتون لتحييتنا وسؤالنا عن حالنا. يمنحني وجود جيران أعرفهم اليوم شعوراً أكبر بالأمان."

امرأة عمياء، مخيم ماي عيني، إثيوبيا

"لم اعتقد أبداً أنه يمكننا فعل شيء في المجموعات المختلطة [فتيات معوقات وغير معوقات]، والآن أصبحت أراه أمراً ممكناً ومقبولاً، والناس يحتاجون إلى ذلك."

فتاة من ذوات الإعاقة أثناء نقاش جماعي مع الممارسين في برامج مكافحة العنف الجنساني، شمال القوقاز

## التوصيات

**1. ينبغي أن يعمل الممارسون في برامج مكافحة العنف الجنساني في الأوضاع الإنسانية على إدماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمي الرعاية لهن في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج مكافحة العنف الجنساني.** يعتبر إشراك النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمي الرعاية لهن في تحديد العوائق التي تحول دون مشاركتهن في البرامج والوصول إلى الخدمات واقتراح الحلول للتغلب على هذه الحواجز، أمراً بالغ الأهمية لفهم احتياجاتهن وتكييف البرامج للوفاء بها على نحو فعال. ويمكن للمقتربات التشاركية والنوعية التي تُنفذ في مجموعات صغيرة وبيئات اتصال ثنائية أن تكون أكثر فعالية في استطلاع آرائهن ووجهات نظرهن. وينبغي أيضاً استخدام أساليب وأدوات التواصل المناسبة، لاسيما لدى التعامل مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة الذهنية، كما ينبغي اختيار البيئات بعناية لتعظيم مشاركة النساء والفتيات اللاتي يواجهن صعوبات حركية. إضافة إلى ذلك، يمكن للمناقشات المنفصلة بشأن الرصد والتقييم أن تكون مناسبة للفتيات المراهقات ذوات الإعاقة لضمان تصميم البرامج والخدمات بما يلبي الاحتياجات الخاصة بهذه الفئة العمرية. وينبغي على الممارسين في برامج مكافحة العنف الجنساني وغيرهم من مقدمي الخدمات تذكر أن الإعاقة معقدة ومتنوعة ومتطورة وأن الأنشطة والمنهجيات التي تناسب البعض قد لا تناسب البعض الآخر. ولذلك، تشكل معرفة الاحتياجات ووجهات النظر الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة معينة وكيفية تغييرها بمرور الوقت أمراً بالغ الأهمية للنجاح في خدمة هذه الفئة المجتمعية.

**2. توفير التدريب والأدوات المخصصة لمديري برامج مكافحة العنف الجنساني ومقدمي الخدمات من أجل تسليحهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة.** تمثل توعية موظفي برامج مكافحة العنف الجنساني بشأن احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمي الرعاية لهن، إلى جانب تزويدهم بالأدوات اللازمة لتكييف برامج وممارساتهم بما يلبي هذه الاحتياجات بشكل أفضل، متطلباً ضرورياً لبناء قدراتهم كممارسين أكثر فعالية. ويعتبر العمل مع الممارسين لمعالجة تصوراتهم (الخاطئة منها) عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير فرص للتفاعل بين الممارسين والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، وإتاحة حيز كاف من الوقت أمام الممارسين لدراسة تجاربهم، أمراً بالغ الأهمية لخلق تحولات إيجابية في المواقف تعزز كفاءة البرامج. وقد وجد الممارسون، في هذا المشروع، أن لديهم بالفعل الكثير من المهارات اللازمة لتلبية احتياجات الناجيات من ذوات الإعاقة وأنهم كانوا ببساطة غير مدركين بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتطلبن دعماً مشابهاً إلى حد بعيد لما يتلقاه جميع الناجين، كما ساهم الاحتكاك المباشر بالأشخاص ذوي الإعاقة في كسر الحواجز الموجودة داخل الممارسين أنفسهم ومكنهم من بناء العلاقات وصقل مهاراتهم وتوسيع خدماتهم لتشمل عدداً أكبر من النساء والفتيات اللاتي كن في أمس الحاجة إليها.

**3. منح الأولوية لتوظيف النساء والفتيات ذوات الإعاقة كموظفات ومتطوعات في برامج مكافحة العنف الجنساني وغيرها من الأنشطة المجتمعية في أوضاع النازحين.** كثيرًا ما يُنظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة من زاوية إعاقتهم فحسب، وليس كأشخاص كاملين يتمتعون بسمات متعددة وشخصيات وآراء ومواهب فريدة يمكنها أن تضيف قيمة إلى البرامج وحياة المجتمع بشكل عام. وغالبًا ما يتم تهميش النساء والفتيات، المعوقات وغير المعوقات على حدٍ سواء، عند الحديث عن المناصب القيادية أو الأعمال الهامة خارج المنزل. لذا كان لزامًا على الجهات الفاعلة إنسانيًا أن توظف النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الأدوار الهامة ضمن أنشطة برامج مكافحة العنف الجنساني وغيرها من البرامج والمؤسسات بما يتيح لهن التعبير عن مخاوفهن بصورة أفضل، ويمنحهن الفرصة لتطوير مهارات وقدرات جديدة، ويعزز الاعتراف باسهاماتهن في المجتمع، ويخلق منهن نماذج تُحتذى بالنسبة للنساء والفتيات الأخريات. ولا شك أن رفع درجات المعرفة وتقدير الذات والروابط الشخصية، كلها عوامل يمكنها أن تقلل من قابلية تعرضهن للعنف الجنساني.

**4. التأكد من مراعاة المؤسسات والبرامج المكرسة للعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوضاع الإنسانية للاعتبارات الجنسانية.** يتعين على مثل هذه المنظمات بذل قصارى جهدها لتحقيق التمثيل المتساوي للنساء والفتيات، وإجراء رصد وتحليل جنساني للوقوف على الاحتياجات والمخاطر المتباينة لدى النساء والفتيات، وتكييف خدماتها وأنشطتها وفقًا لذلك. كما يتعين على المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، تعزيز الدعوة بشأن حقوق واحتياجات النساء والفتيات ضمن الشبكات الخاصة بها وفي الأوضاع الإنسانية بشكل عام.

**5. ينبغي على الجهات المانحة مساعدة جميع الجهات الإنسانية الفاعلة عن تطوير برامج وخدمات تلبي على نحو فعال احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمي الرعاية لهن، بما في ذلك من خلال عمليات المراقبة والإبلاغ البناءة.** لا ينبثق كثير من الاستجابات المتعلقة بالنزاعات والنزوح عن نهج تراعي بشكل كاف الاعتبارات الجنسانية أو الإعاقة. ونتيجة لذلك، لا يتم دائمًا تحديد احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومقدمي الرعاية لهن، بما في ذلك مواطن ضعفين الذين تزيد احتمالات تعرضهن للعنف أو معالجتها بشكل مناسب. ولذا ينبغي أن تتحمل المنظمات الإنسانية والجهات الفاعلة الأخرى وثيقة الصلة المسؤولية تجاه إجراء عمليات التقييم والتصميم وتقييم البرامج والخدمات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية والإعاقة، بما في ذلك من خلال الاعتماد على التوجيهات القطاعية الحالية مثل المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف الجنساني. كما يتعين على الجهات المانحة إنفاذ متطلبات قياسية للرصد والإبلاغ تهدف إلى قياس مستويات تفهم واستجابة المنظمات للمخاطر التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

"أستفيد من الخبرات والأفكار والمشاركة البناءة ... خلال جلسات النقاش. عندما أشارك مخاوفي مع الآخرين أشعر بأنني لست وحيدة".

زوجة رجل معاق، إربد، الأردن

1. منظمة الصحة العالمية (2013) التقديرات العالمية والإقليمية للعنف ضد المرأة: مدى انتشار عنف العشير والعنف الجنسي من غير العشير وأثاره الصحية
2. منظمة الصحة العالمية (1997) العنف ضد المرأة في أوضاع النزاع المسلح والنزوح
3. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2005) المبادئ التوجيهية لتدخلات مكافحة العنف الجنساني في الأوضاع الإنسانية، التركيز على الوقاية والتصدي للعنف الجنسي في حالات الطوارئ
4. الأمم المتحدة (2006) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
5. مفوضية النساء اللاجئات (2013) العنف الجنساني ضد النساء والفتيات النازحات ذوات الإعاقة: نتائج مستقاة من الزيارات الميدانية 2011 - 2012
6. منظمة هيومن رايتس ووتش (2010) كما لو لم تكن بشرًا: التمييز والعنف ضد النساء ذوات الإعاقة في شمال أوغندا.



مؤلف موجز الممارسة: سارة جرين

محررو موجز الممارسة: هيندر كول، وأبيجيل إريكسون، وليورا وارد

بتمويل من: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية ومؤسسات المجتمع المفتوح

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع: ليورا وارد عبر [Leora.Ward@rescue.org](mailto:Leora.Ward@rescue.org) أو زيارة [ers.orgwww.gbvrespond](http://ers.orgwww.gbvrespond)